

ورطة تل أبيب: لا هي قادرة على التسليم... ولا على التغيير الجذري

وقد تضطر إلى اللجوء إلى خيارات استباقية منعاً لتشكّل هذا الواقع. وبما أن روسيا باتت مدخلاً إلزامياً لأي ترتيب سياسي وأمني على الساحة السورية، ومن مصلحتها عدم نشوب مواجهة عسكرية مع إسرائيل، كان نتها هو حريصاً على أن يدلي بهذه المواقف على مسامح بوتين.

في السياق نفسه، كشفت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي أن نتها هو أوضح للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أنه «يدرس مهاجمة أهداف إيرانية في سوريا». وأشار إلى أن «إسرائيل ستعمل عسكرياً إذا دعت حاجاتها الأمنية إلى القيام بذلك». في المقابل، ذكرت القناة الإسرائيلية أن ماكرون حذر نتها هو من «القيام بخطوات متهورة».

من الواضح أن هدف هذه الرسائل، التي يتوقع أن تستمر في الأيام والأسابيع المقبلة، هو دفع موسكو للضغط لكبح المسار الذي تتخوف منه تل أبيب. لكن التجربة حتى الآن أثبتت أن رسائل تل أبيب ورهاناتها كانت فاشلة في أغلب الأحيان. أما بالنسبة إلى المخاوف التي تهيم على وعي صانع القرار في تل أبيب، فقد أجملها معلق الشؤون الأمنية في موقع «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، بالقول إن «التقدير السائد في المؤسسة الأمنية أن الإيرانيين وشركاءهم، حزب الله وسوريا، باتوا قادرين على التسبب بخسائر وأضرار للجبهة الداخلية والعسكرية، أكبر مما كان يمكن أن يسببوه قبل سنوات». وأضاف أنه «بعد سنتين أو ثلاث، سيكون التهديد على الجبهة

تطور الصواريخ سيلحق خسائر بمئات الأضعاف في الجبهة الداخلية

الداخلية أخطر بكثير». ورأى بن يشاي أن السبب الأساسي لذلك، ليس زيادة كمية الصواريخ التي يمكن إيران أن تسقطها على إسرائيل، بل الفعالية القتالية لهذه النيران التي ستساقط علينا ليس فقط من لبنان وإنما أيضاً من سوريا. ورأى معلق الشؤون الأمنية أن «هذه الخسائر والأضرار التي ستلحق بالجبهة الداخلية المدنية والعسكرية قد تتضاعف إلى مئات المرات». وأعاد بن يشاي هذا التطور في الخسائر إلى ما اعتبره «التحول في الدقة» التي يسعى الإيرانيون إلى إدخالها على جميع عناصر النيران التي تستهدف في أي مواجهة عسكرية شاملة الأهداف النوعية في إسرائيل، والتسبب بوقوع أعداد كبيرة جداً من الخسائر والأضرار الاستراتيجية العسكرية بمئات أضعاف ما تسببه آلاف الصواريخ غير الدقيقة. والتطور الثاني الذي رفع مستوى الخطورة في تل أبيب، أن الساحة السورية انضمت إلى الجبهة الشمالية ضد إسرائيل، الأمر الذي يعني أيضاً أن جهود الجيش الهجومية ستنتقل إلى قسمين، بدلاً من أن تتركز على الساحة اللبنانية. ولفت بن يشاي أيضاً إلى أن الوجود الروسي سيقيّد نشاطات سلاح الجو الإسرائيلي.

علي حيدر

لا تزال تداعيات فشل المساعي الإسرائيلية في فرض معادلتها على الساحة السورية تتواصل على المستويين السياسي والإعلامي. أبرز هذه المفاعيل، التي تجسّدت في اتفاق خفض التوتر في الجنوب السوري، أنه أدخل صانع القرار السياسي والأمني في تل أبيب، في «ورطة» اتخاذ قرار مفصلي. تنبع هذه الورطة من حقيقتين، الأولى أنه ليس قادراً على التسليم بالواقع المتشكل في الساحة السورية، مع ما ينطوي عليه من تهديدات متصاعدة، والثاني أنه ليس قادراً على تغيير المعادلة السورية بشكل جذري. نتيجة ذلك، صدرت مواقف وتقديرات، تستند إلى «حكمة ما بعد الهزيمة»، ترى أن عدم التدخل العسكري الإسرائيلي المباشر في الساحة السورية لمصلحة الجماعات المسلحة كان خطأ استراتيجياً. وهو ما يعني أن تل أبيب بدأت الآن تدفع ثمن هذا الخطأ، وأن عليها محاولة الحد من تداعياته.

لم يحل فشل رهانات تل أبيب السابقة في التأثير على مجرى المحادثات الروسية الأميركية، بخصوص المرحلة

التي تلي دون مواصلة نتها هو محاولاته السياسية مع جرة أعلى من الرسائل «التهويلية» بهدف أخذ مخاوف تل أبيب بالحسبان. وهو ما كانت تخشى منه، عندما كانت تعارض بشدة القضاء على «دولة داعش» في الساحتين السورية

والعراقية، بل ترى أن السيناريوات التي كانت تتخوف منها بدأت بالتحقق، وخاصة أن البديل من «داعش» هو سيطرة محور المقاومة الذي يشكل تهديداً استراتيجياً للأمن القومي الإسرائيلي.

أما وقد سبق السيف «العذل»، وبات على إسرائيل أن تتعامل مع الواقع كما هو، بكل ما ينطوي عليه من تهديدات وتحديات وفرص مفترضة، عمد رئيس الوزراء بنيامين نتها هو إلى محاولة رفع مستوى القلق لدى موسكو وباريس من سيناريو تضطر فيه إسرائيل إلى تبني خيارات لا تريدها، ابتداءً (بل الأدق أنها لا تستطيع تحمل كلفة مفاعيلها وتداعياتها). ولا يبعد لاحقاً أن تحاول بشكل متعمد ومدروس التلويح بلعب دور «جن رب البيت»، عبر الحديث عن مرحلة اللاحق التي تتراجع فيها حساباتها للكلفة في ضوء التهديدات المتصاعدة على الأمن القومي الإسرائيلي.

معالم هذا المسار بدأت تتشكل على يد نتها هو الذي أكد للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن التمرکز الإيراني في الساحة السورية، يتعارض مع المبادئ الأمنية الإسرائيلية. وأراد بذلك الإيحاء بأن تل أبيب باتت محشورة في خياراتها،



في المقابل، تشير تقارير جديدة إلى أن 19 فصيلاً من مناطق مختلفة في سوريا، شكلت «قيادة عسكرية علياً»، في خطوة أولى سعياً إلى تنسيق أكبر بين الفصائل على مختلف الجبهات. لكن اللافت هنا، أن أغلبية الفصائل المنضوية في المشروع هي فصائل جنوبية معروفة، وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على بداية تشكل «وعي» جديد لدى تلك الفصائل، إذ بدأوا يفهمون أن الضغوط التي يتعرضون لها من الخارج تهدف إلى دفعهم نحو «النصرة» وبالتالي إسرائيل، ما يعني استفرادهما بالقرارين العسكري والسياسي في الجنوب، وهذا ما ترفضه الفصائل، التي تتهم أصلاً «النصرة» بالعمل على تصفية قيادات الفصائل الأخرى من خلال الاغتيالات شبه اليومية. ووردت معلومات تفيد بأن

تضخيمات تجري لنقل مجموعات من «قوات أحمد العبدو» و«أسود الشرقية» الموجودة في محيط منطقة الركبان الحدودية، بمعونة الأميركيين والأردنيين، إلى ريف درعا الشرقي عبر الداخل الأردني، بهدف تعزيز الجبهة هناك تحضيراً للمرحلة المقبلة. إذاً، لا يزال المشهد في الجنوب السوري غامضاً. وكل المؤشرات تشير إلى أن اتفاق «تخفيف التصعيد» لا يعدو كونه اتفاقاً شكلياً حتى الآن. أما الفصائل المسلحة فتتكتل وتبحث عن التمويل والدعم. وفي المقابل، فإن الجيش السوري وحلفاءه يتابعون عملياتهم في محيط بيت جن، فينتقدون ويسيطرون، ويعززون قواتهم على طول خطوط التماس الجنوبية.

للـ«جنيف» بوفد «موحد»

مشدداً على أن جهود بلاده في هذا المسار تحظى بدعم تركيا وإيران. واعتبر أن إطلاق مؤتمر «الحوار الوطني» (المقرر عقده في سوتشي) سوف «يسرع» انطلاق مثل هذا الحوار. بدوره، شدد دي ميستورا على ضرورة «طي صفحة الماضي... والتعامل من الآن فصاعداً مع كل المسائل؛ في إطار المسار السياسي». ومع تطور التنسيق الروسي، الأمامي على مسار المحادثات بين الحكومة والمعارضة السورية، يظهر أن موسكو قطعت شوطاً كبيراً في احتواء الدور التركي في سوريا. فبعد توقيع أنقرة تعهدات في محادثات أستانا وسوتشي، خرج الرئيس رجب طيب أردوغان ليقول إن «ابواب السياسة

قضمانى، خلال مؤتمر صحفي من الرياض أمس، موقفاً واضحاً ونهائياً منه. واكتفت بالقول: «لم يحدد موعد له، ولم تتضح لنا ملامحه ولا أهدافه. ولا نعلم ما هي مرجعية هذا المؤتمر». وأتت زيارة دي ميستورا لروسيا بعد حضوره افتتاح مؤتمر «الرياض 2»، للتأكيد على التزام موسكو بإنجاح جولة «جنيف» المقبلة، وتلقي «ضمانات» مقابلة منها بشأن استعداد دمشق للمضي قدماً نحو «تسوية سياسية». والتقى المبعوث الأممي كلاً من وزير الدفاع والخارجية الروسيين. ودعا الوزير سيرغي لافروف، خلال اللقاء، إلى إطلاق «حوار (سوري) شامل... تحت رعاية مجلس الأمن الدولي»،

سابقه من واشنطن، تطمينات بوقف الدعم العسكري المقدم إلى الأكراد في الشمال السوري، وفق ما أفاد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو. ولفت الأخير إلى أن الرئيس التركي أبلغ ترامب بفحوى المباحثات التي جرت في سوتشي الروسية. وكان الرئيس الأميركي قد كتب في تغريدة صباح أمس: «سوف نتحدث إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان... حول تحقيق السلام في الفوضى التي ورثتها في الشرق الأوسط. سوف أسويها كلها. ولكن ما هذا الخطأ هناك في المقام الأول! (الذي كلف في الأرواح والدولارات 6 تريليونات دولار)».

(الأخبار)

موقفي روسيا وإيران تجاه أي عملية عسكرية تسعى بلاده إلى تنفيذها في منطقة عفرين. وفي تفصيل لاف، ورداً على سؤال حول احتمال صياغة «دستور جديد» في سوريا وإجراء انتخابات، قال أردوغان: «الجميع يسعون إلى ذلك، وسوف يتم تداول كل هذه الأمور في المؤتمر. وعلى الرغم من أن الحديث لا يزال مبكراً عن مسألة الانتخابات، غير أن من الممكن أن تقام مراكز اقتراع في تركيا أيضاً من أجل السوريين المقيمين هنا».

وترافق هذا الموقف الذي يعبر عن تعاطف «الانزياح» التركي نحو موسكو وحلفائها، مع اتصال هاتفى بين أردوغان والرئيس الأميركي دونالد ترامب. وحمل الاتصال كما

مفتوحة دائماً وحتى آخر لحظة»، في معرض رده على سؤال صحفي عن وجود اتصال «مباشر أو غير مباشر» مع نظيره السوري بشار الأسد. وبرغم نفيه وجود هذا الاتصال حالياً، فقد ترك الباب مفتوحاً أمام قيامه، موضحاً أن «كل شيء يعتمد على الظروف. ومن غير المناسب قول (أبدأ) بشكل عام». الموقف التركي «اللين» تجاه دمشق، جاء مع ما نقله أردوغان عن نظيره الروسي فلاديمير بوتين، حول نظرة دمشق حيال «حزب الاتحاد الديمقراطي» و«وحدات حماية الشعب» الكردية. إذ قال إن الرئيس الأسد «لا يرغب» في مشاركة ممثليهم ضمن مؤتمر «الحوار الوطني» المرتقب. وشدد على أهمية